



الجمهورية اللبنانية  
مجلس النواب  
المديرية العامة للدراسات والمعلومات  
مصلحة الأبحاث والدراسات

محافظة بعلبك-الهرمل: الواقع الإداري

أولاً: المقدمة

في العام ٢٠٠٣ وبموجب القرار ٢٠٢٢/٢٠٠٣، صدر قرار إنشاء محافظة بعلبك-الهرمل. وفي ١٦ تموز ٢٠٠٣ أُقر القانون، ثم صدر المرسوم ١١٨٦١ في ١١ شباط ٢٠٠٤، الذي قضى بإحداث أجهزة الوزارات في المحافظة وقد عيّن في العام ٢٠١٤ محافظاً لمنطقة بعلبك الهرمل.

رغم صدور قانون انشاء المحافظة ورغم تعيين محافظ جديد بعد ١١ عاماً من إقرار قانون الإنشاء، فإن عقبات كثيرة تحول دون التحضير المؤسساتي والإداري لهذه المحافظة كغيرها من محافظات لبنان عدا محافظة عكار.

ثانياً: الخلفية

تشكّل محافظة بعلبك الهرمل نسبة ٢٧% من مساحة لبنان وتضم ١٠٠ بلدية.

يعاني أهالي هذه المحافظة من عدم استحداث الوزارات المختصة بمحافظتهم، وهي التي تسهّل عليهم العديد من أمورهم العالقة وتوفّر عليهم عناء السفر الطويل من أجل إنجاز معاملتهم، خصوصاً أن المراسيم التطبيقية لهذه الأجهزة موجودة لكن دون إقرار.

من هنا تكمن أهمية إقرار المراسيم التطبيقية من قِبَل الدولة والإسراع في تجهيز هذه المحافظة لما لها من أهمية على صعيد المنطقة.

## ثالثاً: الوقائع

### ١. المحافظات في القانون الإداري اللبناني

الى جانب الادارة المركزية المتواجدة في العاصمة، توجد سلطات إدارية اقليمية أخرى على صعيد المحافظات والأقضية اللبنانية، تمارس في نطاقها الاقليمي المحدد جغرافياً، صلاحيات إدارية معينة.

ذلك أن العنصر البشري المركزي، أياً تكن إمكانياته وسعة اطلاعه لا يمكنه تلبية حاجات المناطق والأقاليم لاسيما المُلح منها على الأصدّة الأمنية والإقتصادية والإجتماعية.

وبعد الأخذ بهذه المعطيات عالج المشترع اللبناني التنظيم الإداري الإقليمي وتبيّن من خلال التشريع أن أراضي الجمهورية اللبنانية قُسمت الى محافظات يتولى رئاستها محافظون وأقضية يتولى رئاستها قائمقامون.

تُشكّل المحافظة وبحسب القانون الإداري اللبناني "هيئة مركزية إقليمية تمثّل الإدارة المركزية، مرتبطةً بها وتابعة لها".

يرأس المحافظة موظفاً من الفئة الأولى يُعيّن بمرسوم يُتخذ بمجلس الوزراء.

يُعتبر المحافظ موظفاً مرتبطاً مباشرةً بالسلطة المركزية، فهو يمثّلها ويتلقّى التعليمات منها، إضافةً الى تمّتعهِ بصلاحيات واسعة فهو يمثّل جميع وزارات الدولة باستثناء وزارتي العدل والدفاع.

### ٢. واقع محافظة بعلبك-الهرمل

كما تم الذكر، فقد صدر قانون إنشاء محافظة بعلبك-الهرمل في العام ٢٠٠٣، وبعد ١١ عاماً من إنشائها عُيّن لها محافظاً ولكن هذه المحافظة لم تنفصل عن محافظة البقاع فعلياً، فمعظم أجهزة الوزارات التي تتمثّل بالمحافظة ليست موجودة، حتى أن مبنى المحافظة لا يزال غير متوفّر.

يتحدث سعادة محافظ بعلبك-الهرمل الاستاذ بشير خضر في مقابلة خاصة مع باحثي مصلحة الدراسات، فيركّز على ثلاث نقاط مهمة وطارئة حالياً من أجل تسيير شؤون المحافظة وهي:

- تشييد مبنى للمحافظة يتوافق مع المعايير المطلوبة: فالمحافظ يقيم في مكتب قائمقامية بعلبك في "السراي القديم" الصغير نسبياً والذي يتضمّن سجنًا متداخلاً مع المكاتب يقضم مساحةً واسعة من المبنى تتراوح ما بين ٣٥٠ الى ٤٠٠ متر، إضافةً الى تهالك هذا المبنى الذي احترق مرتين وهو يعود تاريخ بناؤه للعهد العثماني.

- العمل على فصل الإدارات الحكومية التابعة لمحافظة عن محافظة البقاع: يُعطي مثلاً عن مكتب السجل العدلي الذي أُقر استحدثاته ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ، إضافة الى العائق اللوجستي لاستحداث مكتب السجل العقاري، فهذا المكتب يتطلب مبنىً موافقاً للمعايير مع مستودعٍ للمستندات والوثائق وهذا غير متوفّر.

- فيما يتعلق بموضوع الأمن في المحافظة، يطالب المحافظ باستحداث قيادة لمنطقة بعلبك-الهرمل، فالمنطقة ما زالت تابعة لقيادة منطقة البقاع.

كما يطالب بزيادة عديد القوى الأمنية في المحافظة، فقضاء بعلبك لا يزيد عديد أفراد قوى الأمن الداخلي فيه عن ٦٣٥ عنصراً، حتى أن عديد السراي المولج حمايتها من المفترض أن يكون ١٤ عنصراً أمنياً أما المتوفر حالياً فهو ٧ عناصر وبعد استدعاء القوى الأمنية الى العاصمة إبان بدء الحراك المدني، انخفض العديد الذي يحمي السراي الى عنصرين.

دعا المحافظ الى استحداث السرية الثانية (قضاء الهرمل)، كما طالب الدولة بزيادة عديد الآليات العسكرية وتعزيزها في المحافظة من أجل فرض الأمن والاستقرار وملء الشواغر.

وفي النهاية أشار أن عوائق استكمال هيكلية المحافظة على الأصعدة كافة تعود الى ما أسماه "البيروقراطية" والى إهمال الدولة.

أما رئيس قسم محافظة بعلبك الهرمل الاستاذ دريد الحلاني فيقول أن المحافظ ألبس ثوب المحافظة القائمة منذ عام ٢٠٠٣ والملاك الإداري فيها أصبح ملاك محافظة بالرغم من أن هيكلية هذا الملاك هو هيكلية القائمقامية السابقة وقد أضيفت اليها قائمقامية الهرمل.

أما بالنسبة لأجهزة الوزارات التي يجب أن تتمثل في المحافظة فتحدث عنها بالتفصيل وقال أن دائرة العمل والمالية ومصلحة الزراعة ودائرة الشؤون الإجتماعية (رئيس دائرة مكلف) هي أجهزة مفعلة، حتى أن الأجهزة الأمنية فيما يختص بالأمن العام وأمن الدولة هي موجودة، ويلفت أن قسم الصحة غير مفعّل بالرغم من أنه تم تعيين رئيس للمصلحة ولكنه لا يملك حتى الآن مكتبا خاصاً بمصلحته، وتحدث عن وجوب تمثيل المحافظة بدائرة نفوس وأن تتفعل المنطقة التربوية، فهناك رئيس منطقة ورئيس دائرة للتربية ولكنهم بلا صلاحيات.

أما على الصعيد العقاري فيقول أن لدى المحافظة أمين سجل عقاري لكن مكتبه في مركز محافظة البقاع في قضاء زحلة بسبب عدم توفر مكتب للإقامة في مركز محافظة بعلبك الهرمل في بعلبك.

أما بالنسبة لمكتب السجل العدلي فهو موجود في سيار بعلبك وهو تابع للشرطة القضائية، لكنه غير مفعل رغم الوعود بتفعيله.

وبالنسبة لمديرية الأشغال فيقول أنها في طريقها للتنفيذ ويطلب رئيس قسم المحافظة بفصل مصلحة المياه ومصلحة الهاتف.

أما بالنسبة لتشييد مبنى المحافظة فيتحدّث عن طلب تقدّمت به المحافظة الى قيادة الجيش اللبناني لبنائه في منطقة رأس العين (بعلبك)، على عقارٍ تعود ملكيته للجيش اللبناني في مقابل عقار يُقدّم للجيش في منطقة الكيال (طريق بعلبك الدولية)، ولكن قيادة الجيش رفضت هذا الأمر.

الحل الآخر كان في تشييد مبنى المحافظة في منطقة الكيال ( الطريق الدولية) بالقرب من مبنى إتحاد بلديات بعلبك والجامعة الاسلامية على عقارٍ لبلدية بعلبك تم تقديمه لوزارة التربية فوافقت الوزارة على التنازل عنه (٧٠٠٠ متر) ولكن تمويل البناء غير متوفر ومردّد ذلك بحسب الاستاذ دريد الحلاني الأسباب السياسية إضافة الى أن عملية البناء تنتظر إزالة مطمر الكيال.

أما بالنسبة لدائرة المعاينة الميكانيكية فيقول أن وزارة الداخلية طلبت من المحافظ تقديم عقارٍ من أجل تشييد المبنى فقدّم المحافظ المبنى وهو يقع في منطقة مجدّلون لكن هذا الموضوع أصبح في خبّر كان.

ويشير الى أن مديرية الابحاث والتوجيه المسؤولة عن توفير المباني الملائمة تفرض الترخيص لبناء تتوفر فيها الشروط القانونية، وهذا ما يعقّد ويؤخّر تسهيل آليات توفير الأبنية. أما الوزارات التي لم تبحث في إنشاء دوائر لها، فهي: الاقتصاد، البيئة، الصحة، الصناعة.

## رابعاً: الخاتمة

بما أن المحافظة هي هيئة اقليمية هدفها التخفيف عن كاهل المركزية والمواطنين فإن مواطني محافظة بعلبك الهرمل يعانون من عدم التفات الدولة اليهم من خلال استكمال هيكلية محافظتهم ويطرحون دائما السؤال ذاته:

أين الدولة من مطالب مواطني المحافظة المحجّة ولماذا التأخر في تنفيذ مراسيم تطبيقية أُقرّت ولا تحتاج الا لتنفيذ عملي.

فالمحافظة أُقرّت في العام ٢٠٠٣ وتأخر تعيين محافظا لها مدة ١١ عاما ومعظم أجهزة الوزارات الملحّة والضرورية في المحافظة أُقرّت وتستلزم التنفيذ منذ عام ٢٠٠٣. لماذا المماطلة والتلكؤ ولمتى ستبقى إدارات الدولة تعاني من الروتين اللوجستي والإداري.

اعداد: خالد فرج

## مصادر:

- د. يوسف سعدالله الخوري، القانون الاداري العام- تنظيم اداري، أعمال وعقود ادارية - الجزء الأول، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٧، ص. ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠.
- مقابلة أُجريت مع سعادة محافظ بعلبك الهرمل الاستاذ بشير خضر بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٤.
- مقابلة أُجريت مع رئيس قسم محافظة بعلبك الهرمل الاستاذ دريد الحلاني بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١.